إسهامات المهاجرين واللاجئين في المجتمعات المضيفة

أ. ابتهال أحمد عبد الغني
باحث سياسي - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

يُفرض على العديد من الأشخاص -أطفال ونساء ورجال- حول العالم مغادرة بلدانهم بحثًا عن مكان يوفر لهم حياة آمنة، لا سيما وإن كانت أوطانهم تشهد عنفًا أو حروبًا أو فقرًا وجوعًا، وعلى هذا النحو، تشير الإحصاءات إلى وجود نحو ٢,٣٪ من سكان العالم (نحو ١٨٤ مليون مهاجر، بينهم ٣٧ مليون لاجئ) يعيشون خارج بلدانهم الأصلية. وبالرغم مما أثبتته الهجرة على مستوى العالم من كونها وقودًا لعملية التنمية، ووسيلة لتحسين حياة مئات الملايين من البشر، فإنه مع كل موجة هجرة جديدة تثار أسئلة حول قدرة المهاجرين على الاندماج، والتأثير السلبي للهجرة على التماسك الاجتماعي، كما تظهر على السطح تحديات جديدة مرتبطة بالتعصب والتمييز والعنصرية تجاه المهاجرين، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية في المجتمعات المضيفة، مما يؤثر بدوره على الصحة النفسية والجسدية والعقلية للمهاجرين، كما يؤثر على مساهماتهم العملية والثقافية، ويؤدي إلى تراجعها في المجتمعات المضيفة. وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة إلى نظرة موضوعية أكثر حيادية لمساهمات المهاجرين في المجتمعات المضيفة؛ من أجل التصدي للتوجهات العنصرية المتصاعدة ضد مجتمعات المهاجرين، والتي تُصر على إبراز الجوانب السلبية فقط المتصلة بهذه المجتمعات، دونما إنصاف بشأن حقيقة ما يضيفونه من إسهامات.

هل يمثل المهاجرون واللاجئون عبئًا على المجتمعات المضيفة؟

من السهل ملاحظة الأثر الاجتماعي والثقافي للمهاجرين واللاجئين في الحياة اليومية بالعديد من الدول حول العالم؛ فمن المحتمل أن تكون الأنشطة البسيطة، مثل شراء البقالة أو تناول الطعام أو حضور عرض موسيقي أو مشاهدة مباراة رياضية قد تأثرت من قِبل المهاجرين أو اللاجئين الذي عملوا على نقل خبراتهم وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم. ومن ثمّ، فإن وجود صور نمطية وعنصرية تؤجج المشاعر السلبية تجاه المهاجرين واللاجئين تؤثر سلبًا على اندماجهم في المجتمعات المضيفة، وقد تعرقل قدرتهم على الانفتاح والتواصل مع المجتمعات المضيفة وتحد من إسهاماتهم لتعزيز أو تجاوز العقبات في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل من بلدانهم الأصلية والبلدان المضيفة، سواء من خلال مشاركة عاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، أو الإسهام في حل بعض المشكلات الاجتماعية من خلال التطوع أو المشاركة في العملية السياسية، أو المساهمة في مجال التجارة والصناعة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

> تبرز الحاجة إلى نظرة موضوعية أكثر حيادية لمساهمات المهاجرين في المجتمعات المضيفة؛ من أجل التصدي للتوجهات العنصرية المتصاعدة ضد مجتمعات المهاجرين، والتي تُصر على إبراز الجوانب السلبية فقط المتصلة بهذه المجتمعات، دونما إنصاف بشأن حقيقة ما يضيفونه من إسهامات.

ولعلنا نلحظ بوضوح هذه المساهمات الاجتماعية والثقافية للمهاجرين في المجتمعات المضيفة في مجالات عديدة في حياتنا اليومية، منها **مجال الطهي،** وتقديم وصفات طبخ جديدة، ونقل المأكولات الشعبية من بلدانهم الأصلية إلى المجتمعات المضيفة؛ فمشاركة الطعام وتقاليد الطهي تعد من إحدى أبرز مساهمات المهاجرين واللاجئين وأكثرها وضوحًا، وهو الأمر الذي نتجت عنه زيادة كبيرة في التنوع الغذائي في العصر الحديث. وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الطعام تحدث في كلا الاتجاهين؛ فبينما يحمل المهاجرون واللاجئون ممارساتهم وعاداتهم في الطهي إلى البلدان المضيفة، فإنهم يكتسبون في المقابل عادات غذائية جديدة، وأحيانًا يصدرونها إلى بلدانهم الأصلية.

وعلى الساحة الرياضية، فقد أضحت الملاعب نموذجًا للتأثير الذي قد يحدثه المهاجرون واللاجئون، هذا إلى جانب دورها في مناهضة حملات العنصرية وكره الأجانب، فضلًا عن تشجيع اندماج المهاجرين؛ فالعديد من المهاجرين واللاجئين أثبتوا تفوقهم في المجال الرياضي، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، مما ساعدهم في تعزيز شعبيتهم وتحولهم إلى قدوة يُحتذى بها بين الشباب. وتمكن الإشارة في هذا الصدد إلى قيام اللاجئين من جنوب السودان بإنشاء فرق لكرة السلة في الأندية الرياضية المحلية في أستراليا كوسيلة لتشجيع المراهقين من المجتمع -الأسترالي والإفريقي وغيرهم- على الاندماج وترك ثقافة الشارع والمساعدة في بناء الإنسان.

وفيما يتعلق بمجال الصحة، فقد أثبت المهاجرون واللاجئون أهميتهم في العديد من الجوانب، في مقدمتها: المساهمة في تعزيز الأبحاث ذات الصلة بمجال الصحة العامة، ونقل معارفهم وتجاربهم بشأن بعض الممارسات الصحية من بلدانهم الأصلية، ودعم النظم الصحية التي تعاني من نقص في الكوادر البشرية من الأطباء والممرضين في البلد المضيف، ولا تقف إسهامات المهاجرين واللاجئين في النظم الصحية في المجتمعات المضيفة عند هذا الحد؛ إذ إن التحديات والعوائق التي يواجهها المهاجرون للحصول على الرعاية الصحية قد تدفع إلى تشكيل مجموعات تدعو إلى إصلاح السياسات العامة بما يضمن وصولًا عادلًا للجميع لخدمات الرعاية الصحية.

> **إن التحديات والعوائق التي يواجهها المهاجرون للحصول على الرعاية الصحية قد تدفع إلى تشكيل مجموعات تدعو إلى إصلاح السياسات العامة بما يضمن وصولًا عادلًا إلى الجميع لخدمات الرعاية الصحية.**

علاوة على هذا، يمكن أن يسهم المهاجرون واللاجئون في **الحياة المدنية والسياسية** في البلد المضيف عبر أدوات عديدة، فعلى سبيل المثال، يمكن للمهاجرين المشاركة في الحكم والسياسة على مستويات مختلفة، لا سيما في ضوء ما يطرحه المهاجرون من أفكار وبرامج مختلفة، علاوة على أن ما تفرضه مجتمعات المهاجرين من تنوع ثقافي يمثل اختبارًا قويًّا لمدى ديمقراطية البلد المضيف؛ باعتبار أن الديمقراطية تقوم على مبدأ قبول الآخر المختلف، سواء ثقافيًّا أو دينيًّا أو عرقيًّا، وما إلى ذلك. وغالبًا ما يسهم المهاجرون واللاجئون بشكل إيجابي في جهود بناء السلام، لا سيما تلك المعنية بمساعدة البلدان المتضررة من الصراعات.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن المهاجرين يلعبون أدوارًا اقتصادية متنوعة في البلدان المضيفة، سواء بصفتهم عمالًا أو رواد أعمال أو مستثمرين، لا سيما وأن المهاجرين، على عكس الأشخاص الذين لم يضطروا إلى مغادرة بلدانهم، هم أكثر استعدادًا لتحمل مخاطر العمل، كما أن تعرضهم لخبرات وتجارب متنوعة وثقافات مختلفة يجعلهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر إبداعًا وابتكارًا، هذا فضلًا عن كونهم مستهلكين يساهمون في زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، مما يدفع عجلة الإنتاج في البلدان المضيفة، ويحفز السوق المحلية بها، ومن ثمَّ، يعزز وضعها الاقتصادي، ويوفر المزيد من فرص العمل والتوظيف لشبابها.

وعلى الصعيد الديموغرافي، فإن بعض الدول تشهد تباطؤًا في معدلات النمو السكاني وارتفاعًا في نسب الشيخوخة؛ حيث تشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيشكل الأشخاص الذين يبلغون من العمر ٦٥ عامًا أو أكثر ما يقرب من ٤٠٪ من السكان في بعض أجزاء شرق آسيا وأوروبا، وهو الأمر الذي يشكل بدوره تحديًا بالنسبة للعديد من الاقتصادات المتقدمة، مثل: الصين والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهو الأمر الذي ستتزامن معه زيادة في أعداد القوى العاملة في دول جنوب وجنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، وهو ما يُتوقع أن يسهم بدوره في إعادة تشكيل خريطة النمو الاقتصادي وتوازنات القوى الجيوسياسية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، أدى تباطؤ النمو السكاني في بعض المناطق إلى تقلص عائدات الضرائب، مما حد من قدرة الحكومة على توفير العديد من الخدمات الأساسية، مثل توفير البنية التحتية وبناء المدارس، وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ سيصبح واحد من كل خمسة أمريكيين في سن التقاعد. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة لما يمكن أن تلعبه الهجرة من دور في زيادة عدد السكان في سن العمل، إذ أشار التعداد السكاني للولايات المتحدة لعام ٢٠٢٠ أن متوسط عمر المهاجرين حديثًا بلغ ٣١ عامًا، ما يمكنه تحفيز الاقتصاد من خلال عملهم في قطاعات، مثل: الرعاية الصحية، والنقل، والبناء، والزراعة، وصناعة الأغذية، هذا فضلًا عن دورهم في مكافحة الشيخوخة السكانية؛ إذ يملك المهاجرون معدلات خصوبة أعلى من السكان الأصليين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ معدل الخصوبة الإجمالي للمواطنين ١,٧٦ طفل لكل امرأة في عام ٢٠١٧، بينما كان معدل الخصوبة للمهاجرين ٢٠١٨.

تصحيح النظرة إلى مجتمعات المهاجرين واللاجئين.. ضرورة ملحة

وفي ضوء ما تقدم، تتزايد الحاجة إلى إعادة النظر في الموقف العالمي من مجتمعات اللاجئين والمهاجرين والانتقال من فكرة كونهم يمثلون «عبئًا» على المجتمعات المضيفة إلى اعتبارهم «فرصة» يتعين الترحيب بها والاستفادة منها على النحو الأمثل. ويمكن تحقيق ذلك على مستويين، كالتالي:

على مستوى السياسات الحكومية، يستلزم الأمر اتخاذ الحكومات بعض الإجراءات والسياسات التي تسهل عملية دمج اللاجئين والمهاجرين في البلد المضيف، بما يعزز قدرة الدول على الاستفادة المثلى من إسهاماتهم، ومن بينها: توفير برامج لتقييم مستوى تعليم ومهارات المهاجرين واللاجئين، ومن ثمَّ، تحديد احتياجاتهم وتوفيرها، ومواءمتها بشكل أفضل مع فرص العمل المتاحة. هذا فضلًا عن طرح مبادرات وسياسات تعزز التنوع والشمول لضمان تمثيل اللاجئين والمهاجرين في القوى العاملة في البلد المضيف. إلى جانب هذا، يمكن تشجيع الهجرة إلى بعض المناطق التي تعاني على نحو خاص من تراجع كبير في معدلات النمو السكاني، ونقص في الأيدي العاملة، وهي سياسات ستسهم إجمالًا في تعزيز أوضاع اللاجئين والمهاجرين على نحو يخدم مصالحهم ومصالح الدولة المضيفة على حد سواء.

أما على المستوى الشعبي، يمكن لمنظمات المجتمع المدني لعب دور في تعزيز عملية إدماج اللاجئين والمهاجرين، وذلك من خلال تشجيع مشاركة اللاجئين والمهاجرين في المؤسسات والمنظمات المحلية، مثل: المدارس والنوادي والجمعيات ودور العبادة، وتوفير التعليم المجاني ودورات اللغة لتحسين قدرة المهاجرين واللاجئين على الاندماج في سوق العمل، هذا فضلًا عن

دعم الأحداث الثقافية لمواطني الدول المضيفة للتعريف بثقافة المهاجرين واللاجئين، ودعم مبادرات حوار حول الهجرة والتنوع والاختلاف، تجمع بين المهاجرين واللاجئين من جهة وبين مواطني المجتمعات المضيفة من جهة أخرى، بهدف كسر القوالب النمطية والأفكار السلبية.

وختامًا، فإن التعامل الأمثل مع ملفي الهجرة واللجوء يتطلب نظرة شاملة لا تقتصر على الجوانب العاطفية، بل يجب أن تمتد لتشمل نظرة عقلانية؛ لا تركز فقط على الجوانب السلبية التي ترتبط بهذه المجتمعات، بل تشمل الجوانب الإيجابية للمهاجرين واللاجئين في البلد المضيف، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، علمًا بأن تغيير نظرة المجتمعات إلى اللاجئين والمهاجرين يتطلب جهودًا من قِبل جميع الأطراف المعنية؛ بما في ذلك الاستعداد من جانب اللاجئين والمهاجرين للتكيف مع المجتمع المضيف دون الحاجة إلى التخلي عن هويتهم، واستعداد المجتمعات المضيفة والمؤسسات العامة للترحيب باللاجئين وتلبية احتياجاتهم المختلفة.